العرب ضمن كبار مشتري الأسلحة:
سباق تسلح بلا هوادة

لم تثن الأزمة المالية دول العالم عن تضخيم ترساناتها العسكرية بأسلحة باهظة التكلفة كأحدث المقاتلات والغواصات والمدرعات والنظم الدفاعية. وتضم قائمة كبار مشتري السلاح دولا عربية مثل الإمارات التي اعتبرت واحدة من أكبر خمس مشترين للسلاح في العالم، وكذلك الجزائر والمغرب وليبيا ومصر والسعودية والسودان، فقد أفادت بيانات معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام أن الصين والهند وكوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليونان ترأسن قائمة أكبر مشتري الأسلحة في العالم في الفترة 2005-2009. وتلتها كل من تركيا، سنغافورة، الباكستان، ماليزيا، إسرائيل، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر إيران، جنوب أفريقيا، المملكة السعودية، البرازيل، السودان، تشيلي، وفنزويلا.

ومثلت المقاتلات 27 في المائة من صفقات السلاح في تلك الفترة، بما في ذلك 72 مقاتلة F-16E اشترتها الإمارات العربية المتحدة، و52 مقاتلة F-16I لإسرائيل، و40 مقاتلة F-15K لكوريا الجنوبية.

أما مبيعات روسيا من الأسلحة فقد شملت 82 مقاتلة Su-30s للهند، و28 للجزائر، و18 لماليزيا، كما تطلعت روسيا إلى استكمال صفقة ضخمة مع الهند لبيع 126 مقاتلة، استباقا لعروض أوروبية وأمريكية.

وذكر معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام، الرائد عالميا في رصد التسلح ونزع السلاح، أن صفقات الأسلحة أصبحت مصدرا للقلق من سباق التسلح لاسيما فيما يخص المناطق التالية: الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، أمريكا الجنوبية، شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا.

ونظرا لاحتمال تفاوت حجم مشتريات السلاح بصورة كبيرة من عام لآخر، فقد استند المعهد الدولي إلى وضع بياناته علي أساس فترات خمسية.

وخلص إلى أن مبيعات السلاح في الفترة 2005-2009 قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 22 في المائة مقارنة بالفترة 2000- 2004.

وصرح بول هولتم، المدير بالمعهد، قائلا "يجب الانتباه إلي أن القادة السياسيين في مختلف مناطق العالم يشعرون بالقلق من تورط مناطقهم في سباق التسلح"، فمثلا، يمكن تفسير قرار المغرب بشراء مقاتلات F-16 الأمريكية على أن له صلة بقرار الجزائر شراء طراز MK-30Su الروسي.

وشرح أن بيانات المعهد تبين أيضا أن الدول الغنية في الموارد قد عمدت إلى شراء كميات ضخمة من المقاتلات الباهظة الكلفة، وأضاف أن "الدول المجاورة قد ردت على هذه المشتريات بمشتريات لها بدورها".

أما عن قائمة كبار موردي السلاح في العالم في الفترة 2005-2009، فقد تصدرتها الولايات المتحدة وروسيا، تليهما ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا، بما يعادل نسبة 75 في المائة من كافة صادرات السلاح التقليدي في العالم في تلك الفترة.

واحتلت الولايات المتحدة وروسيا، وبفارق كبير، مركز الصدارة على قائمة مصدري السلاح بما يمثل 30 في المائة و 24 في المائة على التوالي.

وبدوره، صرح دان دارلينغ الخبير بمكتب الاستشارات لشئون الأسواق العسكرية في أوروبا والشرق الأوسط، أنه قد يبدو لأول وهلة أنه من المبالغ فيه توقع استمرار الاتجاه التصاعدي في الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم وسط مناخ عدم اليقين الاقتصادي السائد.

لكنه قال: "ومع ذلك، وكما تشير بيانات معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام، فقد شاهدنا ارتفاعاً جوهريا في الإنفاق العسكري وصفقات الأسلحة في الخمس سنوات الماضية".

وفي مؤشر آخر، تواصل أمريكا اللاتينية زيادة إنفاقها على الدفاع. فقد شرع العديد منها، وعلى رأسهم البرازيل، في تنفيذ برامج واسعة لتحديث ترساناتها العسكرية، كذلك الأمر بالنسبة لدول شمال أفريقيا التي تواصل تخصيص كميات متنامية من الأموال لنفقات شراء الأسلحة، فيما لا تزال آسيا هي القارة التي تسجل المزيد من نمو نفقات الدفاع.

عن/ وكالة انتر بريس سيرفس

يوم المياه العالمي: الماء الملوث يقتل أكثر من الحروب والزلازل

حذرت تقارير بمناسبة يوم المياه العالمي أن المياه الملوثة تقتل أكثر من الحروب والزلازل، فعلى سبيل المثال، قضى زلزال هايتي علي حياة أكثر 200،000 نسمة مقارنة بمعدل3،6 مليون شخصا، بما فيهم 1،5 طفلا، يلقون حتفهم سنويا بسبب أمراض ناتجة عن المياه كالإسهال والتيفود والكوليرا.

وصرح بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة، أن عدد ضحايا المياه غير المأمونة يتجاوز ضحايا كافة أشكال العنف، بما فيها الحروب.

واختارت الأمم المتحدة عبارة "صحة العالم من نقاوة المياه" كشعار ليوم المياه العالمي هذه السنة الذي يحتفل به يوم 22 آذار من كل عام.

وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية ومنظمة رعاية الطفولة "يونيسيف" دراسة مشتركة حول وضع المياه والمرافق الصحية في 209 دولة وإقليما، أفادتا فيها بأن 87 في المائة في سكان العالم، البالغ عددهم نحو 5،9 مليار نسمة، يستهلك مياه شرب صحية، ما يحقق هدف ألفية الأمم المتحدة في هذا المجال.

ومع ذلك، لا تزال غاية توفير مرافق صحية لمليار شخصا بحلول عام 2015 بعيدة المنال. فحسب الدراسة، لا يزال 39 في المائة من سكان العالم، أي أكثر من 2،5 مليار فردا، محرومين من مرافق صحية سليمة.

فأعربت سيرينا او سوليفان، من منظمة "إند ووتر بوفيرتي" في لندن، عن تشكيكها في إمكانية تحقيق غاية توفير مياه صحية للجميع.

وقالت أن الدراسة المشتركة المذكورة تقول أن العالم يسير نحو بلوغ هدف المياه الصحية "لكن الوضع أكثر تعقيدا".وشرحت "أولا، تحقق هذا التقدم بفضل التحسن السريع المسجل في شرق آسيا وخاصة الصين.وثانيا، تطمس البيانات الإجمالية الفوارق الضخمة في أوضاع مختلف البلدان، وثالثا، ما زال 900 مليون شخصا دون مياه شرب صالحة".

وأضافت أن أزمة المرافق الصحية والمياه تضر بالتقدم المحرز في مجالات تنموية أخري، لأنها تؤثر على 2،5 مليار شخصا وتقتل عددا من الأطفال يفوق ضحاياهم بسبب الملاريا والايدز والسل مجتمعة.

وبدوره صرح انديرز بيرنتيل، مدير معهد استوكهولم الدولي للمياه قائلا، أن الدراسة المشتركة المذكورة بالغة الأهمية في مجال مواصلة رصد وضع المياه والمرافق الصحية في العالم".

ومع ذلك، فالنتائج لا تزال غير مشجعة "إذا يستمر ارتفاع عدد المحرومين من المرافق الصحية السليمة"، هذا وتقضي الأمراض الناتجة عن نوعية المياه والتي يمكن وقايتها وتفاديها علي حياة 4،000 طفلا تحت سن الخمس سنوات، يوميا.

كما يشغل نصف أسرة المستشفيات في العالم النامي مرضي مصابون بالإسهال، ما يؤثر بصورة سلبية كبيرة علي النظم الصحية. كذلك، تقدر الأمم المتحدة أن نصف الطفلات في مرحلة التعليم الابتدائية في أفريقيا، يتوقفن عن المواظبة علي الدراسة بسبب عدم وجود مراحيض خاصة مناسبة.

الأبقار في قفص الاتهام، مرة أخرى

من الواضح أن تربية المواشي لا تحظى بنفس القدر من النفوذ الاقتصادي الذي يتمتع به النفط، لكنها تستند إلى حجج أقوي لمقاومة الاتهام بمسئولية الاحتباس الحراري، فهي تمثل 40 في المائة من إنتاج القطاع الزراعي ويعيش عليها مليار شخص في مختلف أنحاء الأرض، ناهيك عن كونها مصدر طعام أساسي في العالم كله. كل هذا يساعد على حماية تربية المواشي من تهمة التسبب في إصدار كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري المسئولة عن تسخين المناخ وإسراع مسار تغييره.

وتقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن تربية المواشي مسئولة عن 18 في المائة من غازات الاحتباس بما يفوق وسائل النقل التي تبعث 13،1 في المائة منها، إضافة إلى أنها تستهلك أيضا كميات كبيرة من النفط. وفي البرازيل وحدها، تتسبب الأبقار في 50 في المائة من إنبعاثات غازات الاحتباس، وفقا لدراسة أجراها فريق من الباحثين في جامعات ومعاهد تابعة للدولة بالاشتراك مع المنظمة البيئية أصدقاء الأرض/ الأمازونية البرازيلية.

ويذكر أن البرازيل تتزعم قائمة الدول المصدرة للحوم في العالم وتشير التوجهات إلى استمرارها في المحافظة على هذه المرتبة مستقبلا، كذلك تأتي الإنبعاثات غير المباشرة الناتجة عن زوال الغابات بسبب توسع قطاع تربية المواشي في مناطق الأمازونية والسافانا البرازيلية، تأتي ضمن المسببات العامة للاحتباس الحراري. في وجه هذه المسألة، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها لعام 2009 الصادر في شباط الماضي، تحسين مستوى الفعالية في الإنتاج، وتثمين المواشي حسب استعمال الأرض والأضرار البيئية التي تسببها، ضمن تدابير أخرى للحد من توسع قطاع تربية المواشي السريع وتداعياته الكارثية على البيئة.

وتؤشر التوقعات إلى احتمال تضاعف إنتاج اللحوم في العالم بنسبة الضعف بحلول عام 2050 حال استمرار التوجه الحالي، ما سوف يأتي بتأثيرات تعجز الموارد الطبيعة عن تحملها. فتشغل أنشطة تربية المواشي حاليا 80 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم أجمع بما فيها المساحات التي تشغلها مباشرة وتلك المخصصة لإنتاج العلف، وفقا للمنظمة الأممية. ومع ذلك، يقول اتينور نوغيرا، رئيس منتدي تربية المواشي لأغراض اللحوم التابع لإتحاد الزراعة والثروة الحيوانية في البرازيل، أنه "لا توجد أدلة علمية" على أن المواشي هي أكبر مصدر خطر على الحياة في العالم.

ويضيف في حديثه قائلا أنه "من غير المنطقي" فرض رسوم إضافية على تربية المواشي في البرازيل "ذلك أن إنبعاثات غازات الاحتباس في شمال العالم، الذي يستورد العلف من الجنوب، تبلغ خمسة أضعاف إنبعاثات المواشي".

واستطرد قائلا: "نراهم يحرقون الأمازونية ويلقون المسئولية على عاتقنا. لا يجوز أن ننسب لتربية للمواشي مسئولية زوال الغابات، وهي التي تعد أكبر مصدر للغازات الملوثة في البرازيل. ولا يجوز تعميم الأنشطة غير المشروعة التي يمارسها البعض (من مربي المواشي) على الجميع".

وأكد أن إتحاد الزراعة والثروة الحيوانية في البرازيل "يدافع عن وقف إزالة الغابات (قطع وحرق الأشجار) تماما وفرض العقوبات على كل من ينتهك القانون".

لكن فريق البحوث أشار في دراسته إلى أن ثلاثة أرباع المناطق الغابية في الأمازونية قد تحولت إلي مراعي أبقار، وهو ما يعتبر مؤشرا علي تأثير أنشطة تربية المواشي في مجال إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

فيقول روبرتو سميرالدي، مدير منظمة أصدقاء الأرض/الأمازونية البرازيلية والمشارك في وضع الدراسة، أنه "من الممكن خفض تقليص تداعيات تربية المواشي بنسبة ثلاثة أرباع، بخفض إنبعاثات الغازات من 300 إلي 75 كيلوغرما لكل كيلوغرام من اللحوم، ووقف زوال الغابات وحرق النباتات والأعشاب".

وشرح أن ذلك وغيره من التدابير قادر على تحسين مستوى الفعالية في قطاع تربية المواشي ليسبب معدلات أقل من التلوث، لكن غيره من الناشطين البيئي ين يعتبرون أن هذا غير ممكن لأن تربية المواشي تحتاج إلى كميات كبيرة من الأراضي والمياه، وتستهلك ثمانية كيلوغرامات أو أكثر من الغذاء لإنتاج مجرد كيلوغرام واحد من اللحوم.

ومع ذلك، يري سميرالدي أنه يمكن اتخاذ حزمة من التدابير بالاستعانة بابتكارات تكنولوجية "لتوفير تكامل عمليات إنتاج دائرية تتيح الإفادة من البقايا، وتنسيق تربية الأبقار والخراف والماعز مع الدواجن وزرع الأسماك" على سبيل المثال).

عن/ I.P.S

هل تتسبب منظمات الإغاثة في إدامة المآسي الإنسانية؟

خلصت الصحفية السويدية والمراسلة المتخصصة في تغطية الحروب، ليندا بولمان، في كتابها الأخير إلى أن منظمات المعونة يمكن أن تتسبب في إدامة المآسي الإنسانية في المناطق المصابة بالكوارث.

وتتحرى الصحفية في كتابها المعنون "بأصدقاء كهؤلاء -القصة غير المروية لعمليات المعونة في مناطق الحرب"، تتحرى في تداعيات مساعدات الطوارئ على مسارات الحروب بل والأزمات في حد ذاتها.

وتنتقد عمليات "صناعة المعونة" المتعددة المليارات من الدولارات، التي تصفها بأنها قطاع أعمال ينشط في سوق للعرض والطلب، متخفيا تحت رداء الأعمال الإنسانية والخيرية.

وتذكّر بأن منظمات كبيرة وغنية عادة ما تسارع بالذهاب إلى مناطق الكوارث والأزمات، وتتساءل "هل يجب (السماح) أن تواصل منظمات غير حكومية دولية تسليم مساعدات في حالة استغلال الأطراف المتحاربة لها لمصالحها الخاصة، ما يساهم في استمرار الحروب؟".

وتؤكد الكاتبة أن "المعونات كانت دائما موضع انتهاكات، وتختفي الأموال في الجيوب الخاطئة"، كما تتحدث بولمان عما أسمته "حمي العقود" وكيف أن منظمات الإغاثة تركز على كسب العقود وتمديدها وضمان استمرار تدفق الأموال. فيتردد أن الأجور والتعويضات التي يتلقاها العاملون في قطاع المعونة مقابل العمل في مناطق خطرة تساهم في تعزيز نخبة عالمية، "ففي المناطق المنكوبة، غالبا ما يجري إعادة بناء المطاعم وملاعب السكواش والغولف والتنس قبل إعادة بناء المدارس والعيادات الطبية التي وقعت ضحية القصف".

وأضافت الصحفية بولمان "إينما ذهب العاملون في قطاع الإغاثة، تزدهر تجارة الدعارة"، هذا وقد أفادت دراسة لمركز دراسات المجتمع المدني بجامعة جون هوبكينز الأمريكية لعام 2005، أن القطاع "غير الربحي" يشكل قوة اقتصادية ضخمة بل ويعتبر خامس اقتصاد في العالم، حسب مؤشرات الناتج القومي الإجمالي، بعد الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، وبريطانيا، وتضيف بولمان أن وجود "نحو 37،000 منظمة معونة في العالم تنفق حوالي 130 مليار دولار، يجعل منها صناعة"، وتؤكد أنها ترحب بإمكانية محاكمة منظمات إنسانية في المحكمة الجنائية الدولية "بسبب الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في الحروب".

وتتعرض بولمان إلى كيفية استغلال الحكومات والجماعات المتمردة للمعونات، فتقول أن "النظام العسكري يجني مكاسبا كبيرة من المعونات المقدمة لدارفور، فتصب منظمات الإعانة ملايين الدولارات سنويا في خزانة الحكومة السودانية كضرائب مقابل كل لقمة تسلمها".

كما تؤكد بولمان أن ما يزيد علي 70 في المائة من أموال الحكومة السودانية تنفق على الجيش الذي يحرق القرى في دارفور ويجبر الأهالي على الفرار.

وتذكّر أيضاً بالوضع في معسكر لاجئين في جوما شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1995، حيث عاش الهوتو المتطرفون على حساب المعونات الإنسانية، ما سمح لهم بمواصلة الحرب في رواندا.

وتقول الكاتبة "فيما كان الغرب يفكر أنه كان يساعد ضحايا عمليات الإبادة، تبين أن منظمات الإعانة كانت تساهم في مساعدة مرتكبي هذه العمليات"، ووفقا للصحفية بولمان، عادة ما تجهل الكثير من المنظمات الإنسانية الوضع المعقد الذي تعمل فيه، بل ولا تدري بسوء استعمال المساعدات التي تقدمها، هذا وقد أعرب هانز فون دي ويرد، المدير بمنظمة "أطباء بلا حدود"، عن اختلافه مع ما ورد في كتاب الصحفية بولمان، فصرح قائلا: أن "الكتاب يكتل كل المساعدات الإنسانية في مجموعة كبيرة واحدة".

وأكد: "إننا لا نعتبر نفسنا على الإطلاق ضمن سلسلة الحالات التي يذكرها الكتاب، نحن وفرقنا نرصد عن كثب الأوضاع الميدانية للتأكد من أن المساعدة تصل إلى أكثر الأهالي تضررا"، وشرح أن منظمة أطباء بلا حدود على دراية ووعي بإمكان التلاعب بالمساعدات الإنسانية، وأجرت دراسات لاستبيان حالات تحييد المعونات في تشاد ودارفور ضمن غيرها.

"ففي حالة ملاحظة أن المساعدة لم تعد تصل إلي أكثر المحتاجين إليها أو إدراك أننا لا نستطيع العمل في ظروف محايدة أو غير منحازة، فإننا نعيد النظر في أنشطتنا بل وحتى نتوقف عن تقديم المساعدة"، هذا وقد أصدر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في منتصف هذا الشهر تقريرا يقول أنه من المحتمل جدا أن يكون نصف المعونات المقدمة للصومال بإجمالي 250 مليون دولار، قد اختفى في جيوب "أمراء الحرب" ما يعني دفعة مالية قوية لاقتصاد الحروب.

عن: آي بي أس